

الدرس الأول

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا . من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له . وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله . اللهم صلِّ وسلِّم عليه وعلى آله وصحبه صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين . أما بعد:

فإني أحمد الله تبارك وتعالى أثني عليه بما هو أهله، أن يسر لنا سبحانه وتعالى الاجتماع مرة أخرى لتتعلم ما يهمننا من أمور ديننا، تقرّباً بذلك إلى الله تعالى ونرجو ثوابه ورحمته ومغفرته . نسأل الله تعالى أن يرزقنا في ذلك حسن القصد، وسداد الرأي، وثواب النية . وإن مما يسعد به الإنسان وينبغي أن يجعل ذلك دائماً من ذهنه وعلى ذكر في باله وخاطره :أن يستشعر نعمة الله تعالى عليه بسلوك طريق العلم وتحصيله . والاشتغال به، لا سيما في زمن تكثر فيه الصوارف، تكثر فيه الشواغل، ويقل فيه المعين على طريق الخير . ففي مثل هذه الأزمان إذا وفق الله تعالى الإنسان لسلوك طريق العلم وتحصيله، فقد وفق لخير عظيم، وهو إن شاء الله تبارك وتعالى اصطفاءً وعلامة خير؛ قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " :من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين . "أسأل الله تبارك وتعالى أن يجعلنا وإياكم ممن أريد به الخير، وأن يجعل اشتغالنا بالعلم حجة لنا لا حجة علينا، وأن يسلك بنا سبيلاً من يريد به الصلاح الآجل العاجل.

نستعين بالله تعالى ونطلب توفيقه ومدده وتيسيره في استفتاح دروس في فقه مذهب الإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة عليه رحمة الله، المذهب المعتمد في أقطار المغرب الإسلامي من أزمان متطاولة . المذهب المعتمد، قلت في المغرب، في ديارنا هذه، وسائر أصقاع المغرب من قرون متطاولة، وبحكم الواقع الذي نعيشه والإرث الموجود في الساحة العلمية؛ إذا قيل "درس في مذهب الإمام مالك"، أو إذا قيل "درس في مذهب مالك"، واخترنا البدء برسالة الإمام أبي محمد بن أبي زيد القيروان رحمه الله، وسنرتب عليها أيضاً ما يتممها فيما يأتي . لكن إذا قيل "درس في مذهب مالك"، فسيكون السؤال مباشرة :لماذا دراسة المذهب؟ ولماذا دراسة المذهبية؟ (لا يسأل أحد أكيد

لماذا علم الفقه، لأن علم الفقه هو علم الأكابر من أئمة الإسلام، وسيأتينا في إفادات أبي محمد رحمه الله أن الله تعالى أوجب علينا أموراً تعتقدها القلوب، وأموراً تنطق بها الألسن، وتعمل بها الجوارح. هذا جملة ما أوجبه الله على الإنسان، والراغب في السلامة وفي أن يلقي الله تعالى راضياً عنه مؤدياً ما أوجب الله عليه، فليكثر العناية بهذا، وليجعل من همه أن يصحح اعتقاده في الله جل وعلا وفي أصول الإيمان الأخرى، يعني ما يجب عليه اعتقاده، وأن يقيم أيضاً ما يجب عليه في القول والعمل. أما ما يجب عليه من أمور الاعتقاد، فهذا هو العقيدة ومسائل العقائد المعروفة. وأما ما يجب عليه مما تنطق به الألسن وتعمل به الجوارح، فهذا علم الفقه. إذن هذا من علوم الآخرة، ومن العلوم التي تتوقف عليها السلامة والنجاة. هو من علوم الأئمة الأكابر، أئمة الإسلام المبرزين؛ كان من علومهم علم الفقه في الدين. ومجالس الصحابة رضي الله عنهم ومجالس السلف كانت في أكثرها مذاكرة في الفقه، ومباحثة فيه، وفي طرائقه ومسائله، وأدلة تلك المسائل. فإذا لا حاجة إلى الكلام على الفقه والحاجة إليه، لكن نحتاج إلى تقرير مقدمة مختصرة على دراسة المذهب نفسه، أي مذهب من المذاهب. فإنه في الزمن الأول كان الصحابة رضي الله عنهم والتابعون والكبار وأتباعهم يتفقون بما بلغ الواحد منهم من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، بحسب ما فهم وما علم. وكانوا يقولون: "قد أحسن من انتهى إلى ما سمع"، يعني من بلغه شيء فعمل به بحسب ما فهم. وبحسب ما أدّى إليه، فقد برئت ذمته. وكان الجاهل منهم يستفتي العالم الذي يثق في علمه وديانته وأمانته، فيرشده ويعمل بما أرشده إليه. لكن فيما بعد نبغ الأئمة الأكابر في الأمصار، واحتفت بهم تلاميذهم، ونقلوا كلامهم، وحرروا مذاهبهم. وكان لكل منهم طريقة ومذهب واختيار، فاشتهر في كل قطر إمام من الأئمة أو أكثر. فكان في العراق الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت، وكان في المدينة الإمام مالك بن أنس، وكان في مصر الإمام الليث بن سعد وبعده الشافعي، وكان في الشام الإمام أبو عمرو الأوزاعي، وكان في الكوفة أيضاً سفيان الثوري. وقبل هؤلاء وبعدهم أئمة آخرون. انثرت بعض تلك المذاهب، وبقي بعض. وأطبقت الأمة بعد ذلك على اتباع المذاهب الأربعة أو الخمسة المشهورة: مذهب أبي حنيفة وهو الأول زمنه، ثم المذهب المالكي، ثم مذهب الشافعي، ثم مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحم الله الجميع. وبعضهم يزيد مذهب الظاهرية، وبعضهم يزيد مذهب أهل الحديث، وكان مذهبهم مذهباً معروفاً، لكن لم تُصنّف فيه تصانيف مفردة باسم مؤلفات أهل الحديث، ولذلك لم يشتهر على

أنه مذهب . لكن من كل طائفة من هؤلاء يوجد منهم أئمة أهل الحديث، الذين يختارون من مذهب إمامهم ما يوافق السنة والحديث . فهو من جهة تمذهبه لإمام على مذهبه، ومن جهة أخذه بالحديث واختياره منه، إما أن يكون مجتهداً مستقلاً، كما كان الحال في ابن خزيمة وابن المنذر وأبي جعفر بن جرير الطبري وطائفة من هؤلاء . فهؤلاء مجتهدون اجتهداً مطلقاً . وإما أن يكون من أهل الحديث، لكن يتمذهب لبعض الأئمة من أتباع المذاهب الأربع . فأطبقت الأمة بعد ذلك على أن يتفقه المتفقه على مذهب من هذه المذاهب . وكل مذهب انتشر في صقع من الأصقاع . كما قلنا . فمذهب أبي حنيفة في العراق وبعد ذلك في بلاد العجم كلها . ومذهب مالك كان في المدينة، ثم انتقل إلى مصر، واستقر في المغرب، وبقي منه شيء قليل في مصر . وفي بعض دول الخليج شيء قليل . ومذهب الشافعي في مصر إلى الآن . ومذهب الإمام أحمد كان أولاً في بغداد في العراق وما حولها، لأن هذا هو مكان الإمام أحمد، ثم اليوم هو في الخليج في كثير من دولها

إذن كل بلد فيه مذهب . وكل هذه المذاهب على خير وعلى السنة، وإن كانت تتفاوت تفاوتاً بحسب القرب من الأدلة وكثرة مخالفتها . وكل أهل مذهب يدعون أن مذهبهم أصح المذاهب وأقربها إلى الأدلة، ويؤمنون في ذلك المؤلفات . والأصح من ذلك كله أن في كل مذهب، وأن هذه المذاهب التفضيل بينها نسبي وليس مطلقاً . يعني قد يكون هذا المذهب في باب أفضل المذاهب، ويكون مذهب في باب آخر . من أضعفها . وقد يكون مذهب أكثر موافقة للسنة في باب من الأبواب أو نوع من علم الفقه، وفي نوع آخر أو باب آخر يدخله شيء من الضعف . فهذا هو الأصح والأصلح . نحن في بلادنا استقر العمل منذ أزمان متطاولة كما قلت على دراسة مذهب مالك رحمه الله، وإن كان ضعف في بعض الأزمان، وضعف في مجالس الدرس، وغلب عليه في كثير من الأحيان دراسة فقه الأدلة وأحاديث الأحكام . لكن الحاجة إلى دراسته قائمة من وجوه عديدة .:

من تلك الوجوه، من أهمها هو **الدربة على الملكة الفقهية** ، فإن الملكة الفقهية لا تحصل بدراسة الفقه من كتب الأحكام والأدلة . وفرق واسع بين كتب الأحكام والأدلة وبين كتب الفقه . كتب الفقه وضعت لنوع من الفقه يسمى "الفقه المستنبط" . وكتب الأحكام أحكام القرآن أو كتب حديث الأحكام (. وضعت لنوع آخر من الفقه يسمى "الفقه المنصوص" . "فالفقه المنصوص في كتاب الله وفي سنة النبي صلى الله عليه وسلم هذا يوجد في كتب الأحكام

أحكام القرآن والحديث .(أما كتب الفقه فقد وضعت للفقه المستنبط الذي يفرع على الأصول، تمهّد الأصول، تقرر القواعد، ثم تفرّع عليها المسائل، وُثِرَ المسائل المسكوت عنها إلى المسائل المنصوصة، وُثِرَ المسائل الحديثة إلى المسائل التي قبلها، وهكذا يدرب الطالب على ملكة الاستنباط .وهذا هو الذي يفرز العالم الفقيه الذي تلجأ إليه الأمة فيما ينبوها من النوازل؛ لأنه حصلت له دربة على استنباط المسائل، وصار عنده هذا التمكن من إرجاع المسائل إلى أصولها، وتفرّيع الفروع على قواعدها .فهذا إنما يحصل ويطلب من كتب الفقه .فكتب الفقه تذكر المسألة وتصورها تصويراً حسناً، وتذكر القيود، وتبين فوائد تلك القيود المذكورة في المسألة، ثم تفرّع عليها الفروع .وهذا هو الذي ينمي هذه الملكة التي نقول "ملكة التفرّيع"، وإن شئت أقول "ملكة الفقه" .فملكة الفقه نعني بها ملكة تفرّيع المسائل على أصولها، برعاية القيود وتصوير المسائل تصويراً حسناً.

لكن لو درست الفقه ابتداء من كتب الأحكام، لا تجد مثل هذا .أولاً: ستجد المسائل المنصوصة فقط، والمسائل المستنبطة التي يحتاج إليها .لا تجدها في كتب حديث الأحكام . ولا في كتب أحكام القرآن .وأيضاً لا يعتني المؤلفون في الأحكام بتصوير المسائل، لأن كتبهم لم توضع لهذا .والعالم إذا ألّف يماعى مقصد تأليفه، هو يعلم أنه كتب ليناقش الأدلة وليشرح الأدلة، لم يكتب ليصور المسائل .ولذلك الذي يأخذ الفقه من كتب المسائل، سيكون عنده مشكلة في تصور المسائل .نحن لما كنا في الشباب الأول في بداية الطلب كان يحصل لنا هذا، كان يُقال لنا :الفقه في "نيل الأوطار" وفي "سبل السلام" وفي "فتح الباري" .هذا صحيح، لكن لمن حصّل الأصل، لمن كان عنده تصور صحيح للمسائل، وفهم للقيود، وفهم للأصول والفرع .هذا ينتفع غاية الانتفاع بهذه الكتب بمثل "نيل الأوطار" و"سبل السلام" و"فتح الباري" وغيرها

لكن الذي ليس عنده تصور للمسائل لا ينتفع بهذا الانتفاع .قلت: للشيخ عبد الله الغدلي رحمه الله مرة :الواحد من طلاب العلم قد يقرأ عشرين أو ثلاثين صفحة في كتب الخلاف العالي، في كتب أحديث الأحكام وشروحها، خلافاً في مسألة، وهو أصلاً لم يتصور تلك المسألة .يعني أنا أقرأ الخلاف والردود والنق اشرات، أنا صورة المسألة أصلاً لم تحصل في نفسي كما ينبغي .فقال الشيخ رحمه الله " :هذا حله في شرح المتون الفقهية . "هذه المشكلة التي هي تصور المسائل (حلها في شروح المتون الفقهية؛ لأن المتون الفقهية كُتبت لتصور المسائل .الذي كتبها من أهل العلم يعني أنه

يخاطب متفقهًا لم يحصل عنده بعد تصور المسائل، فهو يريد أن يتصورها ويعرف قيودها ويعرف أقسامها . أما الذي ألّف في أحاديث الأحكام، لم يؤلف لهذا الطالب، ألّف لطالب يبحث عن أدلة المسائل ومقاصد المؤلفين مُراعاً . وكل طالب وكل كتاب ينتفع به ويفهم كلام مؤلفه بحسب مقصده وغرضه وغرضه منه .

فإذن. الطريق الصحيح في تحصيل الفقه في الدين هو سلوك مسالك الأئمة جميعاً من وقت ما استقرت المذاهب الفقهية إلى زمن الناس هذا، وهو دراسة الكتب التي وضعت لتصوير المسائل وتفريعها .

فيها مشكلة، وهي أن كثيراً من تلك المتون تكون فيها مسائل وتُرسَم فيها أحكام مخالفة لما صح في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذه نعم مشكلة موجودة في كل المذاهب، وأمرها سهل؛ لأن المدرس أو العالم أو الشارح الذي يشرح هذه الكتب من دأب أئمتهم ومحققهم أن ينبهوا على ما في تلك المسائل من مخالفة للسنة إن ثبتت . وهذه قضية كبيرة وشائكة بالنسبة إلى شارح الكتب المذهبية . فالناس في هذا الأمر طرفان ووسط:

طرف يلتزم كتب المذهب وما فيها التزاماً تاماً، ويقلد ما فيها، وينكر على من خالفها إنكاراً شديداً، ولو كانت تلك المسائل مخالفة لصريح سنة النبي صلى الله عليه وسلم . وهذا لا شك أنه مخالف لإجماع الصدر الأول من علماء المسلمين، ومخالف لطرائق الأئمة أنفسهم . مالك رحمه الله لما عرض عليه الخليفة أن يلزم الأمة بالموطأ كره ذلك ونهاه عنه . قال: "لأن الصحابة انتشروا في الأمصار وقد يكون عند بعضهم من العلم والسنة ما لم يبلغن ، فكيف يُترك حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم . لكون إمامنا من الأئمة لم يبلغه أو خالفه؟" . "وكل واحد من الأئمة كان يتكلم بحسب ما علم ويقول للناس: "إذا صحت عندكم السنة بخلاف ما قلت فاتبعوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . وهذا النوع من المسائل على قلته طبعاً في كل مذهب، على قلته، لا يجوز لمن درس المذهب أن يتدين به، أعني بالمسائل المخالفة لصريح الأدلة . وسيأتينا التنبيه على أن المقصود ليس دعوى المخالفة، لأن كثيراً ما يدّعي بعض الناس أن هذه المسألة مخالفة للدليل، والإشكال أنها لا تكون مخالفة للدليل . هو لم يفهم وجه الدليل أو لم يعرف مراتب الأدلة . لكن نحن نقصد المسائل القليلة التي يُقر أئمة المذهب وأئمة السنة والحديث أنها مخالفة للأدلة الصحيحة . ويُذكر عن الإمام ابن دقيق العيد رحمه الله وكان شافعيًا مالكيًا يفتي في المذهبين أنه صنّف جزءاً لم يصلنا للأسف إن كان صنفه حقيقة، فيما لا يحل الإفتاء به من مسائل المذاهب الأربعة . في كل مذهب مسائل لا يجوز

الإفتاء بها في المذاهب الأربعة كلها؛ لمصادمتها الصريحة للحديث النبوي، لأن العالم لم يبلغه الحديث وهو معذور في ذلك. والهدي القاصد في هذا أن يُحفظ مقام السنة ويُعذر العالم. يحفظ مقام السنة باتباعها، ويُعذر العالم في مخالفته لها. وإذا خالفت هذين، فقد خالفت أصلاً عظيماً من أصول الاعتدال والاستقامة على السنة. إذا تُركت السنة ولم تُحفظ حرمتها لقول الإمام، فقد أسقطت حرمة السنة. وإذا طعن في الإمام لمخالفته للسنة، فقد خالفت الاستقامة أيضاً وسبيل الاستقامة وطريقة الأئمة. الجمع بين هذين الأصلين: حفظ الشريعة وحفظ حرمة السنة، وأيضاً في المقابل حفظ مقام أئمة الدين

. وفي هذا القصد الجمع بين هذين المقامين. أَلَفَ شيخ الإسلام ابن تيمية كتابه الشهير المعروف بـ "رفع الملام عن الأئمة الأعلام". لم يؤلفه فقط لذكر أعذار العلماء كما يُظن، وإنما أَلَفَ لِحَث الناس على حفظ مقام الشريعة وحفظ مقام الأئمة في الوقت نفسه. فلا تُترك السنة لمخالفة الإمام، ولا يُطعن في الإمام لمخالفته السنة. بل تُحفظ حرمة الشريعة، ويُعذر للإمام بما يُعرف به قدره ومقامه.

وجاء أيضاً أحد القضاة الكبار من الحنفية إلى شيخ الإسلام ابن تيمية يستشيريه في أن يتحول عن مذهبه؛ لكثرة، بالنسبة إليه، لكثرة ما وجد عنده وما استقر في نفسه من مخالفة المذهب للأحاديث الصحيحة. فأرشده الشيخ رحمه الله إلى أن لا يترك مذهبه، وقال: "ابق على مذهبك، لكن المسائل التي تجد أنها تخالف الدليل لا تأخذ بها". هذا هو الاعتدال، تبقى على المذهب وتتفقه فيه وتفهم أصوله وفروعه؛ لأن المقصود الذي هو الملكة الفقهية، وإفتاء الناس بها حاصل بأي مذهب من المذاهب. فقال له الشيخ: "لا تتحول عنه، ابق على مذهبك، لكن المسائل المخالفة للحديث تتركها".

عندنا طرف بالمقابل، طرف آخر إذا تكلم على كتب المذهب يستصحب هذه الفكرة أن هذه الكتب الأصل فيها مخالفة الدليل. لما يشرح الكتاب، هو يشرح الكتاب ونظيره إلى كتب أخرى. وإلى مذاهب أخرى. وهذا أيضاً خطأ. هو يشرح الدليل. حتى صار بعضهم يُنكت. وهذا أيضاً سَنرجع إليه، صار أصحاب الطريقة الأولى (يعني طريقة الثبوت على المذهب ثبوتاً كاملاً) (يُنكتون على أصحاب الطريقة الأخرى). يقول لك: يشرح المذهب، يشرح مثلاً "الرسالة"، يشرح رسالة ابن أبي زيد بكلام بكلام ابن تيمية، أو يشرح "الأخضري" بكلام المحلى ابن حزم. هذا لا

شك أنه لا يستقيم . أنت إذا كنت ترى أن هذا المذهب أو هذا الكتاب لا يفي بمقصودك هو تعليم الفقه وتعليم الطلاب، اتركه إلى غيره . أما أن تأخذ الكتاب وتبقى مستصحباً أنه مخالف للدليل وتنتقد عند كل موضوع، ولا تأخذه أخذ من يريد أن يأخذ منه فقهاً، أو ترى أنه غير مؤهل لذلك، و اتركه لغيرهم. من الذي أجبك إلى أن تشرح الكتاب ثم تخالفه في أكثر مسأله لمذاهب أخرى أو أقوال أخرى؟ وقد يكون ما في الكتاب أصح دليلاً. وأقوى تعليلاً .

لكن الطريقة الوسطى، الطريقة السليمة، أن تتعامل مع هذه الكتب على أنها مذاهب الأئمة الكبار، المقتدى بهم، استقر عليها أجيال من أئمة الإسلام وفقهاء الملة، ليس واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أربعة، وإنما هم أجيال من أئمة الإسلام وفقهاء الملة، وفيهم من العلم والدين ما يجعلهم في مقام القدوة والاتباع . فأنت تأخذ الكتاب على أن الأصل فيه أنه على الصواب، ستشرحه ونستشرحه على أن الأصل أن ما فيه من المسائل هدى وصواب . إذا جاءت المسائل المخالفة للدليل، تترك هذا هو السبيل القويم . إذا حدث عن هذا، وجعلت كل ما في المذهب (إذا جعلت تنظر إليه تأخذ الكتاب وتتعامل معه على أنه مليء بالأخطاء ومليء بالخطأ، إذن نتركه !

سندرس رسالة ابن أبي زيد معتقدين أن هذا الرجل وهذا الإمام لخص من مذهب مالك زبدته وخلاصته، وغالب تلك المسائل صواب، وطريقتهم طريقة مستقيمة . فيه مسائل . ولا شك أنها موجودة مخالفة للمذهب، وكثير من أعيان المذهب من نص على مخالفتها للسنة وتركوها . وهذا، قلت، موجود في كل المذاهب . فتترك أعيان تلك المسائل المخالفة لصريح السنة، وتوزن كل مسألة بمقدارها . فبعض المسائل مخالفة للسنة خطأ محض، تُترك ويعتذر لأهلها عليها، وبعض المسائل فيها احتمال، يعني فيها راجح ومرجوح، وفيها قريب وبعيد، وفيها محتمل واحتمالاً شديداً، ومحتمل احتمالاً ضعيفاً، وهكذا .

ومما تعلمك إياه كتب الفقه أن تزين المسائل بميزان القسط، وأن تعاملها كما ينبغي أن تُعامل به . من الإشكالات الموجودة في هذا الباب أن يخوض فيه من لا يفهم مراتب الأدلة ومراتب الأحكام الشرعية، فيعامل المسائل كلها على ميزان واحد . لا يفرق بين مسألة فيها إجماع، أو مسألة مبنية على نص صحيح متفق عليه، أو مسألة مبنية على حديث صحيح ضعفه بعض العلماء، أو مبنية على حديث صححه بعض العلماء والراجح أنه ضعيف . هذه أنواع من المسائل، هو لا يعرف هذا، فيعامل كل المسائل معاملة واحدة . وماذا يصير؟ يصير ينكر حيث لا يجوز الإنكار .

يجيء إلى مسألة هي مبنية على قول، هي مبنية على حديث، نعم الحديث صحيح، لكن ضعفه علماء آخرون . إذن أنت حينما تتعامل معها تتعامل من يعلم أن من الأئمة من لم يصح عندهم هذا الحديث . فلا تُلزم إماماً بتصحيح إمام آخر . وإذا كانت المسألة مبنية على حديث أنت تظن أنه صحيح لأنه من صححه من الأئمة، وغيرك من من حقق الكلام فيه يعرف أنه ضعيف . إذن لا تستقيم المسألة ولا تستقر . فإذا المقصود أنك لما تعرف لما تتعامل مع المسائل الفقهية ومع كتب الأئمة بنية حسنة، وأنت تستصحب أن الأصل في هذه أنها صواب، ستحاول أن تفهم وجه القول، تشرحه وتقرره وتعرف دليله . ثم إذا لم نجد له مخرجاً من مخالفة السنة، هذا لا بد أن يُترك .

فإذن إن شاء الله وهذا هو الطريق . لأنها من القديم، فكانوا يتعاملون مع كتب الفقه على أنها معينة على فهم الكتاب والسنة . تأخذ منها وتتفقه فيها، تستعين بها على فهم الكتاب والسنة . وإذا تعاملت بهذا المعنى التي هي أنك تستعين بها على فهم الكتاب والسنة، فإنك ستطمئن وستستريح وستزول بعض الحزازات الموجودة عند الناس . لا يصير عندك خلاف ولا إشكال . أنا أدرس المذهب المالكي أو أدرس المذهب الحنبلي ولا الشافعي . لا فرق ! لأن المقصود واحد، وهو أن تحصل **ملكة الفقه**، أن تحصل ملكة الاستنباط من القرآن والحديث . إذا تفقحت للمالكي أو للشافعي،

كلهم واحد . بعض الناس يضيق صدره لما يلقى شخص مثلاً هنا في الجزائر يتفقه على غير مذهب مالك، ينكر عليه . طيب، لماذا تنكر عليه؟ المقصود واحد . أنت تنكر عليه لأنك تعتقد أن المذاهب تُدرس لأنه يجب اعتقاد كل ما فيها؟ هذا باطل، هذا مخالف لإجماع المسلمين في الصدر الأول . لا ندرسها لأننا نعتقد أن كل ما فيها يجب اعتقاده فننكر على من خالف . المقصود هو أن يتفقه . هو لم يستطع أن يتفقه على مذهب مالكي، لأننا للأسف،

وإن كنا نقول أن هذا المذهب في الأصقاع المغرب كلها هو المنتشر، لكنه بالنسبة لكثير من طلاب العلم يصعب عليهم دراسته؛ لكونه، كما يقال في التعبير المعاصر، "غير مخدم" . كتبه كثيرة غير مطبوعة هذه الطبقات الجيدة المقرّبة، وإن كان طُبع في الزمن الأخير كثير منها . الشروح الصوتية ليست كما ينبغي . فيصعب دراسته . هو المذهب نفسه صعب، مذهب مالك صعب، أصعب من المذهب الحنبلي وأصعب من المذهب الشافعي . لكن زادته صعوبة أنه غير مخدم . وهذا يعاني منها المالكية من قديم . وابن شاس صاحب "الجواهر" أحد الكتب الكبيرة المعتمدة في

المذهب. ذكر أنه إنما أُلّف "الجواهر" لأنه رأى أن طلاب العلم المالكية في زمنه في المئة الخامسة اظن توفي أربعمئة وكذا صاروا لا يستطيعون أن يدرسوا المذهب، وصاروا يميلون إلى دراسة المذهب الشافعي. لماذا؟

من أجل "وجيز الغزالي". "الغزالي أبو حامد رُزق حسن التصنيف، وكان يُحسن تصنيف العلم وتقسيمه وتحذيره . لذلك الغزالي له أثر عظيم في ترتيب العل وم؛ أصول الفقه مرتب على ما رتبه الغزالي، وفقه الشافعي مرتب على ما رتبه الغزالي وغير ذلك . فكان طلاب العلم المالكي يميلون إلى دراسة المذهب الشافعي بسبب حسن تقريب الغزالي وترتيبه له . فاقتدى به ابن شاس وهذا، يعني أنه في المئة السادسة . لأن الغزالي توفي في 550 اقتدى به ابن شاس وألف "الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة . "هو من الكتب المعتمدة الكبيرة في المذهب . وهذا السبب أنه دخلت عليه بعض المسائل من المذهب الشافعي . بعض المسائل في "الجواهر" ليست على مذهب مالك، دخلت عليه من "الوجيز" لأنه تبعه في الترتيب . الشاهد أن هذا كان في زمن ابن شاس موجود، والآن موجود في هذا الزمن . المذهب غير مخدم عند كثير من الناس فيصعب .

إذن الطالب سواء درس على هذا المذهب أو لا على هذا المذهب، المقصود واحد . المقصود أن يحصل الملكة الفقهية . فقل له : ما تيسر لك واستطعت أن تدرسه، ادرسه . المهم أنك تجتهد في تحصيل الملكة الفقهية؛ لأنك أنت تتعامل الآن مع المذهب بهذه العقلية العقلية : أننا ندرسه ونتفقه ونستعين على فقه الكتاب والسنة . فلا تكون هذه الحزازات بين المذاهب .

لكن كما قلت، نحن اخترنا مذهب مالك للسبب المذكور، وأيضاً لكونه المذهب الشائع، وأيضاً من آثار ذلك أنك تحتاجه حتى في تعليم الناس، في دعوتهم، في فهم كثير من تصرفاتهم . كثير من تصرفات الناس والله الحمد يتدينون بمذهب مالك منذ أن عرفوا أنفسهم، فلذلك كثير من تصرفات الناس وأفعالهم وعقائدهم وعاداتهم مأخوذة من المذهب . تصرفات عجائز حتى في طعامهم، في ذبحهم، في لبسهم، كثير منها يرجع أصلها إلى المذهب . وستلاحظون كثيراً من هذا في أثناء مرورنا على مسائل هذا الكتاب . ولذلك فإن الإنسان إذا كان عنده معرفة بمباني

تلك المسائل ومآخذها في الناس، يستطيع أن يفهم م آخذ الناس ويتعامل معهم تعاملًا سديداً، لا يوافق عليه الصواب ولا يخالفه قربة أو بعيدة، وهكذا. إذن هذا هو السبب في اختيار الكتاب في الفقه المالكي .

وقلت : اخترنا البداية برسالة الإمام أبي محمد بن أبي زيد . وسيسأل الناس أيضاً طبعاً : لماذا الرسالة؟ مادام مدرجة مالكية . كلمة المدرجة تعني التدرج . العادة في التدرج في الأعصار المتأخرة لا يبدأ بالرسالة، وهو كذلك . توجد كتب صغيرة ألفت قبلها . يوجد "مختصر الأخضر"، وهو سهل يسهل في الطهارة والصلاة . ويوجد "مختصر ابن عاشر" أيضاً، وفيه العبادات الخمسة : الصلاة والتوحيد، الصلاة والطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج . وهذه عادة ولا سيما في المغرب تُدرس أولاً، ثم تُدرس الرسالة، ثم خليل . هذه هي الترتيب المعهود عندهم محمد الغلاوي صاحب النظم المعتمد للمذهب يقول في أبيات له (وهي خارج هذا النظم : يقول " علامة الجهل بهذا الجليل ترك الرسالة إلى خليل .

وترك الأخضر إلى ابن عاشر وترك هذين إلى الرسالة احذر .

إذا أخذنا هذين البيتين ماذا يقول؟

يقول : احذر أن تترك الأخضر وابن عاشر للرسالة . ابدأ بالأخضر، لماذا؟ لأنه فيه الطهارة والصلاة فقط، سهل جداً . ثم نترج إلى ابن عاشر لأنه فيه العبادات . ثم بعده الرسالة، ثم تكمل بخليل . وخليل هو نهاية المذهب عند المتأخرين؛ لأنه لخص المذهب كله في مختصره .

نحن تركنا الأخضر وخليل . الغلاوي قال " : ترك هذين إلى الرسالة احذر . " هنا ارتكبنا المحذور الذي حذرنا منه

الغلاوي ! لذلك مقاصد من أهمها أن هذه المدرجة أصلاً سبقتها مدرجة أخرى، مدرجة سعدية . وذكرنا هنالك أننا

اخترنا فقه الشيخ ابن سعدي؛ لأنه فقه قائم على الأدلة ، لأنه جمع بين الدليل والفقه، لأنه سهل وميسور وعالم

ومؤلفها معاصر . والمتفقه فيها يستطيع أن يأخذ منها ما يتعبد به . وهو نفس مقصود من ألف الأخضر وابن عاشر؛ لأنهم يؤلفون للصبي لبناء يحترم، لا بد أن يتلزم له الطهارة والصلاة، فألفوا له الطهارة والصلاة . يحتاج معها إلى العبادات فألفوا له العبادات . وبعضهم زاد قبل الرسالة زاد "العشماوية"، لماذا؟

لأن "العشماوية" فيها العبادات، وفيها جمل من بعض مسائل الفرائض والبيوع ونحوها. فصارت "العشماوية" إذن واسطة بين الرسالة وبين ابن عاشر. وإن كانت "العشماوية" في الغالب لا تدرس في المغرب. "العشماوية" مشرقية، تدرس في مصر، المؤلف مصري. المغاربة لا يستعملونها. لكن نحن قلنا: هذه الأشياء لا نحتاج إليها. أولاً: لأنه سبقتها مدرجة. فمن المفروض أن الذي يدرس هذه المدرجة معنا يريد الآن أن يحصل ملكة الفقه على طريقة الفقهاء، وليس مجرد المسائل بأدلتها

وأمر آخر وهو أن الكتب كما قلنا ليست كاملة. نحن نريد كتاباً يشتمل على أبواب الفقه كله. أول مختصر في المذهب يشتمل **على أبواب الفقه كلها هو مختصر ابن أبي زيد هذا**. الباقي كلها ستقف عند الصلاة ثم تحتاج إلى ما بعدها. ونحن كبار والله الحمد، لسنا أطفالاً في الغالب. وإن كان هناك بعض الصغار الذين. ما أظن يوجد صغار لتلزمهم الطهارة والصلاة الفقيرة. لكن ابن أبي زيد ألفها للصغار ولمن يحتاج إليها من الكبار. نص على هذا في آخر الكتاب.

نحن في القسم الثاني: من يحتاج إليها من الكبار. نحتاج إلى البيوع وإلى الأنكحة وإلى غيرها. وإذاً لكوننا قدمنا بالمدرجة السعدية سابقاً، ولكون الرسالة أول كتاب كامل، ونحن نريد كتاباً فقهياً كاملاً، اخترنا رسالة أبي محمد بن أبي زيد رحمه الله..

مع كونه كتاباً مخدوماً، غني به العلماء عناية عظيمة، وكونه متنّاً مباركاً، ما يكاد يشتغل به الشخص إلا ظهر انتفاعه به. ولكونه على الطريقة القديمة في الفقه، يعني في سهولة العبارة ووضوح المقصد، مع سلامة المعتقد. وكونه قدّمه بتلك المقدمة البديعة التي طبقت الآفاق في العقيدة الصحيحة، ولغير ذلك من الميزات. فإذاً هي رسالة عظيمة مباركة، من طريقة المالكية في التأليف التي تميزوا بها عن المذاهب الأخرى: أنهم يقدمون بمقدمة عقدية ويختتمون بخاتمة في السلوك، وبينهما فقه الأحكام. فيجمع الإنسان. إذا درس الفقه المالكي بين الإيمان والإسلام والإحسان. الإيمان في المقدمة العقدية، والإسلام له شرائع عملية، والإحسان في الكتاب الذي يسمونه "كتاب الجامع" بعضهم يسمونه السلوك. (جميعكم يحفظ قول ابن عاشر في متنه في فقه مالك: "وفي عقد الأشعرية، وفي فقه مالكي، وطريقة

الجنيد السالك"، أنه في الأزمنة الأخيرة صارت العقيدة أشعرية، والسلوك صوفية، والفقهاء مذهبياً. يعني على المذهب . ومن يشتغل بها سيجد هذه الثلاثة.

أما رسالة ابن أبي زيد، ففيها الثلاثة، لكن عقيدة سلفية ناصعة، وآداب محمدية سنية مستقيمة، وفقه مالكي أصيل. هذه هي رسالة أبي محمد رحمه الله. وقد عُني بها العلماء كما قلت عناية بالغة، كتبت عليها الشروح، واعتمدت اعتماداً واسعاً من يوم ألفتها. ومن العجيب وتوفيق الله وقبول هذا الكتاب أنه اعتمد في زمن مؤلفه إلى اليوم. بعض الكتب يؤلفها المؤلف، تُشرح بعد قرون متطاولة، لا يشرحها معاصره مثلاً ربما، وكثير شرحها معاصره. لكن رسالة ابن أبي زيد اعتمدها أكابر أئمة المذهب من يوم ما ألفتها. وحسبكم أن القاضي الكبير عبد الوهاب البغدادي رحمه الله شرحها شرحاً كبيراً واسعاً، وهو في زمن ابن أبي زيد، وهو في طبقة تلاميذه. ابن أبي زيد متوفى 386، القاضي عبد الوهاب متوفى 422، يعني بين وفاتيهما بضعة وثلاثون سنة. شرحها في زمنه رحمه الله، واشتغل بها الناس. بل إن شيخه بالإجازة أنهبكر الأبهري أَلَفَ على أدلتها كتاباً سماه "مسند الرسالة". والظاهر من اسم العنوان أنه يُسند الأحاديث التي أشار إليها ابن أبي زيد في الرسالة. وهو يعتبر شيخ ابن أبي زيد بالإجازة استجازه. ابن أبي زيد رحمه الله وتتابع الناس على شرحها وخدمتها أنواعاً كثيرة.

أنا اجتمع لي من وجوه خدمة أقول عدد للكتاب والكتابين وجوه خدمة العلماء لرسالة ابن أبي زيد، اجتمع لي منها عشرة وجوه. في كل وجه عدد من التصانيف. وهذا يسهل دراستها والاعتناء بها؛ لأنك لا تكون مشتغلاً بكتاب، أنت ستكون مشتغلاً بقطب رحي مجموعة من الكتب. إذن أنت ستفقه بـ "الرسالة" وبالأعمال التي حولها. ستكون مُحاطاً بمجموعة من الأئمة والعلماء، ما بين شارح ومُنقح وناظم ومُعْتَن وغير ذلك. إذن اجتمع لي من وجوه العناية برسالة ابن أبي زيد عشرة وجوه:

أولها وأعظمها هو الشرح، من وقت القاضي عبد الوهاب إلى زمننا هذا. ولا تزال تصدر كل وقت شروح كثيرة. أجلها وأعظمها هو شرح القاضي عبد الوهاب المالكي. وقد طُبِعَ آخرها كاملاً إلا أجزاء يسيرة، وله أكثر من طبعة. الطبعة التي أنصح بها هي الطبعة الجزائرية، طبعة الخزنة في 12 جزءاً. وقد أثبتوا في مقدمتها نص الرسالة لأبي زيد، ثم طبع النص مفرداً. هذه طبعة الخزنة الجزائرية من دار المحسن ودار ابن حزم. وهذه طبعة التي سنعتمدها إن شاء الله تعالى في الشرح؛ لأنه توجد قبلها طبعات، وكلها لا بأس بها؛ لأن كتاب الدرس لا يضر إذا كان طبعة غير

مُعْتَنِي بِهَا؛ لِأَنَّكَ سَتَصَحِّحُهَا أَثْنَاءَ الدَّرْسِ . الْكِتَابُ الَّذِي يَكُونُ لِلْقِرَاءَةِ تَقْرَأُهُ مُنْفَرِداً، هَذَا الَّذِي تَحْتَاجُ إِلَى طَبْعَاتٍ مُجَوَّدَةٍ . أَمَّا كِتَابُ الدَّرْسِ فَمَا يَضُرُّكَ أَيُّ طَبْعَةٍ عِنْدَكَ . لَكِنْ أَجُودُ طَبْعَاتِهَا فِيمَا نَعْلَمُ هِيَ هَذِهِ الطَّبْعَةُ . وَبُذِلَ فِيهَا جُهْدٌ كَبِيرٌ، وَحَوَاشِيهَا وَمَقْدَمَتُهَا شَاهِدَةٌ بِالْجُهْدِ الْعَظِيمِ الَّذِي بُذِلَ فِيهِ . وَحَسْبُكُمْ أَنَّهَا جُمِعَتْ مِنْ عَشْرِ رَوَايَاتٍ، وَنَبَّهَ فِي الْحَوَاشِي عَلَى اخْتِلَافِ تِلْكَ الرَوَايَاتِ . وَإِذَا احْتَجْنَا إِلَى شَيْءٍ مِنْهَا سَنُنَبِّهُ عَلَيْهِ . فَإِذَا أُثْبِتَ نَصُّ الرِّسَالَةِ فِي مَقْدَمَةِ الشَّرْحِ . وَتَوَجَّدَ لَهَا شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ أُخْرَى . مِنْ أَنْفَسِهَا وَأَفْضَلِهَا أَيْضاً شَرْحُ الْفَاكْهِيِّ، تَاجِ الدِّينِ فَاكْهِيِّ، شَارِحِ "عَمْدَةِ الْأَحْكَامِ"، مِنْ تَلَامِيذِ الْإِمَامِ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ . وَشَرَحَهُ عَلَى الرِّسَالَةِ مِنْ أَعْظَمِ الشُّرُوحِ أَيْضاً . وَمِنْ أَفْضَلِهَا وَأَنْفَعِهَا شَرْحُ ابْنِ نَاجِيٍّ، ابْنِ نَاجِيٍّ التُّونِسِيِّ أَيْضاً . وَلَهَا شُرُوحٌ كَثِيرَةٌ، لَكِنَّا نَقْتَصِرُ عَلَى هَذِهِ الثَّلَاثَةِ؛ **لأنها من أفضل الشروح**

في ألفاظ ابن أبي زيد، وفي أدلة المسائل، وفي موافقتها للمذهب أو عدم موافقتها . فَلَاحِظْ، وَرَبَّمَا لَنْ تَجِدَ، كِتَاباً فِي أدلة الرسالة مِثْلَ شَرْحِ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ، فِي مَنَاقِشَةِ الْمَسَائِلِ وَشَرْحِهَا وَأَدْلَتِهَا . إِذْنِ الْقَاضِي عَبْدِ الْوَهَّابِ فِيهِ أدلة الرسالة، وَفِي أَلْفَاظِ الرِّسَالَةِ، وَأَلْفَاظِ ابْنِ أَبِي زَيْدٍ، وَلُغَةِ الرِّسَالَةِ . عِنْدَكَ الْفَاكْهِيُّ، وَالْفَاكْهِيُّ إِمَامٌ لُغَوِيٌّ كَبِيرٌ، وَلَهُ مَتْنٌ يُشْرَحُ فِي النُّحُوِّ يُسَمَّى "الإشارة"، وَشَرْحُهَا وَهُوَ كَانَ نُحُوياً ضَلِيعاً، فَاعْتَنَى بِلُغَةِ الرِّسَالَةِ . الرِّسَالَةُ أَيْضاً مِنْ جِهَةٍ . مُوَافَقَتُهَا لِلْمَشْهُورِ وَعَدَمُ مُوَافَقَتِهَا، فِيهَا كَلَامٌ . وَفِيهَا نُحُوٌّ مِنْ عِشْرِينَ مَسْأَلَةً أَوْ أَكْثَرَ بِقَلِيلٍ، مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي الْمَشْهُورِ فِي الْمَذْهَبِ، مُخَالَفَةٌ لِمَا فِي خَلِيلٍ مِثْلاً، وَكُتِبَ الْمَذْهَبُ الْآخَرُ . ابْنُ نَاجِيٍّ لَهُ عَنَاءٌ، وَهُوَ مِنْ الْمَالِكِيَةِ الْكُبَرَاءِ، مِنْ شِيُوخِ ابْنِ عَرَفَةَ لهو رمي، أَوْ مِنْ تَلَامِيذِهِ، لَا أَذْكَرُ . (شَرْحُهُ أَيْضاً هُوَ مَطْبُوعٌ مِنْ نَفَائِسِ الشُّرُوحِ . وَتَوَجَّدَ شُرُوحٌ أُخْرَى كَثِيرَةٌ تَنَافَسَ هَذِهِ، رُبَّمَا تَقَرَّبَ وَتَبَعَدَ، لَكِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ هِيَ مِنْ عَيُونِ الشُّرُوحِ . وَشُرُوحُهَا أَكْثَرُ بِكَثِيرٍ . وَالشُّرُوحُ الْمُتَأَخِّرَةُ وَالْمُعَاصِرَةُ، مِثْلُ "فَوَاكِهِ الدَّوَانِي"، أَوْ "الثَّمَرِ الدَّانِي"، أَوْ "تَحْفَةِ الطَّالِبِ الرَّبَّانِي"، كُلُّهَا مُفِيدَةٌ، وَبَعْضُهَا أَجُودُ مِنْ بَعْضٍ

إِذْنِ هَذَا الشَّرْحِ . مِنْ وَجْهِ الخِدْمَةِ أَيْضاً **اختصار الشرح**، اختصار شرح الفاكهي، اختصار شرح غيره . مِنْ وَجْهِ الخِدْمَةِ **النظم** . نَظْمُهَا بَعْضُ الشَّنَاقِطَةِ، ثُمَّ شَرْحُ النِّظْمِ . إِذْنِ النِّظْمِ وَشَرْحُهُ مِنْ وَجْهِ الخِدْمَةِ . مِنْ وَجْهِ خِدْمَتِهَا **النقد والتعقب** . مِنْ قَدَمَاءَ مَنْ انْتَقَدَ ابْنُ أَبِي زَيْدٍ وَتَعَقَّبَهُ ابْنُ الْفَخَّارِ، وَكِتَابُهُ مَطْبُوعٌ، وَنَقَدَهُ غَيْرُهُ . مِنْ وَجْهِ الخِدْمَةِ أَيْضاً "نظائر الرسالة"، هَكَذَا تُسَمَّى . وَهَذَا يُسَمَّى لابْنِ غَازِيٍّ أَحَدِ الْفُقَهَاءِ الْكُبَرَاءِ . وَمَعْنَى نِظَائِرٍ

الرسالة: الأمور المتشابهة. مثلاً ما أخطأ فيه ابن القاسم يُجمع في أبيات. ما خالف فيه المشهور يُجمع في أبيات. ما الظن واليقين يُجمع في أبيات، وهكذا. ثم شُرح هذا النظم، شرحه الخطاب وزاد عليه. إذن عندنا جمع النظائر وشرح النظائر، وسنأتي على هذه النظائر في أماكنها إن شاء الله.

من الخدمة أيضاً المقدمة نفسها، لأننا قلنا إنه قُدِّم بمقدمتين. من أنفس ما تجده في دقة اللفظ وصحة المعتقد. لذلك عُني بها العلماء من القديم. وشرح المقدمة هذه كثيرة جداً. فالمقدمة نفسها أُفردت بالشرح. ثم المقدمة نفسها أُفردت بالنظم. ثم آخر وجوه العناية: شرح نظم المقدمة. إذن المقدمة، شرح المقدمة، نظم، ثم يُشرح نظم المقدمات. فهذه كلها من وجوه الخدمة. وهذه الوجوه كلها إن شاء الله سنحرص على أن نستعين بها ونستصحبها معنا إلى تمام الكتاب إن شاء الله. وهو كتاب آخر ما نبه عليه فيه: أنه هو وشُروحه على اصطلاح القروانيين؛ لأن عندنا في المذهب المالكي سنعرف أنه عندنا طريقتان: طريقة تسمى اصطلاح القروانيين، وطريقة تسمى اصطلاح البغداديين. سنأخذ رسالة ابن أبي زيد في اصطلاح القروانيين. وحتى نجتمع بين الاصطلاحين، بعد الرسالة نأخذ "التلقين"، لأنه في اصطلاح العراقيين. وإذا وفق الله وأمد في العمر وأعان وسهّل، ختمنا الكتابين. سنأخذ الكتاب الجا. مع في مذهبه كله، وهو مختصر خليل. أسأل الله تعالى أن يعين ويوفق ويسدد. بارك الله في الجميع. سبحانهك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.